

من وزير المالية
إلى

1168
ع د

الموضوع : حول نسبة تقاسم الشركاء في امتياز استغلال لمصاريف أشغال الاستكشاف والتطوير.

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 9 أوت 2011

لقد طلبتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه إبداء الرأي بخصوص إمكانية تقاسم الشركاء في امتياز استغلال للمحروقات، مصاريف أشغال الاستكشاف والتطوير وذلك بنسب مغايرة للنسب المرجعية المنصوص عليها في عقد الشراكة معللين ذلك بـ:

- أحكام الفصل 17 من المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المتعلق بسنّ أحكام خاصة تهّم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية حيث استنتجتم أن اعتبار امتياز الاستغلال كوحدة جبائية متكاملة بصرف النظر عن نسبة مشاركة كلّ شريك يمنح الحرية للشركاء في تقاسم مصاريف الاستكشاف والتطوير بنسب مغايرة للنسبة المرجعية المنصوص عليها في عقد الشراكة، و

- المقترضات الواردة في بعض عقود الشراكة والتي تمنح الإمكانية للشريك بحفر بئر استكشافية على حسابه الخاصّ حتى في صورة عدم موافقة بقية الشركاء ودون التقيد بتوزيع المصاريف حسب نسب المشاركة،

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه بالرجوع إلى أحكام الفصل 14 من المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المذكور أعلاه فإن مصاريف البحث والاستكشاف يتكفل بها صاحب الرخصة على حسابه الخاصّ متحملاً بمفرده المخاطر المنجزة عن هذه الأشغال. وعند اكتشاف حقل للمحروقات ذا مردودية يقدم صاحب الرخصة برنامجاً للتطوير وذلك بعد مراجعة مؤسسة التي تعلن عن مشاركتها من عدمه في تطوير امتياز الاستغلال في حدود نسبة المشاركة التي تنصّ عليها الاتفاقية الخاصة بالرخصة.

وفي طور تأسيس امتياز الاستغلال، يقع مقاسمة المصاريف المتعلقة مباشرة بالاستغلال والتطوير حسب نسب المشاركة المحددة باتفاقية الشراكة التي تلزم كلّ شريك بحقوقه وبواجباته في تسديد المصاريف المذكورة.

وفي الحالة الخاصة بتكفل أحد الشركاء بحفر بئر استكشافية على حسابه الخاص، وهي حالة استثنائية تهدف لإتاحة الفرصة لحسن استغلال المحروقات وفي سعي تشجيعي للمجال حتى في حالة عدم موافقة بقية الشركاء، فإن عقد الشراكة يوضّح آلية المضي في هذا الخيار ومقتضيات تطبيقه.

وعلى أساس ما سبق، فإنه لا يمكن تطبيق هذه الإمكانية المنصوص عليها صراحة في عقد الشراكة والتي تهم الحالة الخاصة بحفر بئر استكشافية على امتياز استغلال بمبادرة أحد الشركاء إلى مجال استغلال وتطوير المحروقات بصفة عامة كما ورد بمكتوبكم.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتقييم

الإمضاء : حبيب براك اللواتي